ملف الأسبوع

رغم تداعيات انخفاض أسعار النفط

سوق الوظائف في الإمارات يحافظ على حيويته

- عدد الوظائف الجديدة التي يوفرها الاقتصاد الإماراتي يفوق كثيراً الفرص المتاحة في الأسواق الأخرى
- نمو فرص العمل في «القطاعات النشطة» عوّض الانخفاض المسجل في قطاعات تأثرت بالتباطؤ
- دورات التباطؤ في الإمارات تتسم بقصرها.. وانحصارها ضمن قطاعات معينة
- تأثر بعض القطاعات بتداعيات هبوط النفط قاد إلى استغناءات ضمن مجالات محددة
- تكنولوجيا المعلومات والخدمات الذكية واللوجستية ضمن القطاعات الأسرع نمواً

واصل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط من حيث عدد الوظائف الجديدة المتاحة، وذلك على الرغم من أن تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بتداعيات هبوط أسعار النفط قاد خلال الشهور القليلة الماضية إلى حدوث استغناءات عن أعداد من العاملين ضمن مجالات محددة.

وتشير لقاءات مكثفة أجرتها البيان مع مسؤولين في قطاعات مختلفة إلى أن عدد الوظائف الجديدة التي يوفرها الاقتصاد الإماراتي والتي تفوق كثيرا (سواء من حيث الحجم أو التنوع) الفرص المتاحة في الأسواق الأخرى، عوضت الانخفاض في أعداد الوظائف في بعض القطاعات، فيما يعد مؤشرا على تمتع الاقتصاد المحلي بقدر كبير من المرونة والتنوع.

ويرصد هذا الملف مدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الوظائف على المديين القصير والمتوسط، خصوصاً في القطاعات غير النفطية التي تتسع مساهمتها باضطراد مستمر في الناتج الإجمالي، حيث برزت قطاعات الطيران، السياحة، الضيافة، التكنولوجيا، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن صدارة القطاعات التي واصلت توليد وظائف جديدة، وسط توقعات أن يستمر زخم نمو هذه القطاعات وبالتالي عدد الوظائف الجديدة التي توفرها.

ويقول مسؤولون وخبراء أنه على الرغم من حالة التباطؤ الاقتصادي القائمة حالياً، فإن دورات التباطؤ في دولة الإمارات تتسم بقصرها، وانحصارها ضمن قطاعات محددة، وتوقعوا أن يشهد عدد الوظائف الشاغرة الجديدة نموا متسارعاً اعتباراً من عام 2017 وما بعده، حيث يرجح أن يكون تنظيم معرض إكسبو 2020 محركاً رئيسياً في هذا المجال، سواء من خلال تأثيراته المباشرة على قطاعي السياحة والضيافة والخدمات أو التأثيرات الإيجابية غير المباشرة على القطاعات الأخرى.

إذ يقدر خبراء في قطاع السياحة والسفر نمو حجم سوق التوظيف في القطاع في دبي، ودولة الإمارات بشكل عام، بنسبة تتراوح بين 15 - 25٪ سنوياً، وذلك لتغطية احتياجات رؤية دبي السياحية التي تستهدف الوصول بعدد الزوار إلى 20 مليون زائر بحلول 2020 بالإضافة إلى مضاعفة عدد الغرف الفندقية. وأكدوا أن القطاع يلعب دوراً رئيسياً في سوق التوظيف في الإمارة، مشيرين إلى أن حجم المعروض من الوظائف ضمن القطاع الناتج عن التوسعات التي يشهدها القطاع يفوق بشكل ملحوظ حجم الطلب.

كما يتوقع الخبراء حدوث نمو في عدد الوظائف الجديدة في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الذكية، والخدمات المالية واللوجستية، بالإضافة إلى مختصين في قطاع الطاقة الذكية والمتجددة.

وإلى جانب ذلك سيلعب استمرار الحكومات الاتحادية والمحلية في الاستثمار بمشاريع تطوير البنية التحتية دوراً مؤثراً في خلق فرص عمل جديدة في القطاعين العام والخاص.

وحسب أحدث البيانات المتاحة، تراجعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 79٪ عام 1980، إلى 31٪ عام 2014، إذ سجل إجمالي الناتج المحلي 555 مليار درهم في عام 1980 وشكلت القطاعات النفطية وقتها نسبة 79٪، والقطاعات غير النفطية 21٪، أما في عام 2014 فوصل إجمالي الناتج المحلي للدولة إلى 1155 مليار درهم ساهمت فيها بشكل الكبير القطاعات غير النفطية بنسبة 69٪ فيما وصلت مساهمات القطاعات النفطية إلى 31٪. وفي يناير الماضي، انعقدت خلوة وزارية على مدار يومين لوضع استراتيجيات دقيقة تستهدف الوصول إلى اقتصاد إماراتي متين يعتمد على الصناعات المتقدمة والبحث العلمي.

وبالطبع فإن الاقتصاد الإماراتي له طبيعة خاصة، لأنه لا يعرف البطالة بمفهومها المتعارف عليه في أغلب دول العالم، لأن الطلب على الوظائف يفوق النمو السكاني الطبيعي، ولذا فإن عمليات جلب العمالة من الخارج لا تتوقف، بل يعود إليها النصيب الأكبر في الزيادة السكانية الحادثة في الدولة، ما يعزز الطلب دائماً على السلع والخدمات، وينعش أيضاً قطاعات الإنشاءات والعقارات والنقل، والضيافة والصحة والتعليم وغيرها.

ويجتذب هذا النمو السكاني الخالي من البطالة أنظار كبار المستثمرين حول العالم من أفراد ومؤسسات، إذ يسارعون للحصول على نصيبهم من كعكة متوالية النمو المستدام في الإمارات، إما عبر تأسيس أعمال جديدة أو التوسع في اعمالهم القائمة، وهو ما يعني تدحرج كرة ثلج ولكن من نوع إيجابي، إذ تخلق هذه الاستثمارات المزيد من الوظائف، ما يزيد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي تتوسع المصانع والشركات وتطلب مزيداً من الوظائف وهكذا.

البيان الاقتصادي

إكسبو 2020 محرك رئيسي للنمو والوظائف

40 ٪ من الفرص الجديدة تتركز في قطاع السفر والسياحة

دبي. بشار باغ

أكد ماجد سيف الغرير، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» أن معرض إكسبو 2020 سيشكل المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في دبي على المدى المتوسط، لافتاً إلى توقعات بأن تنشأ غالبية فرص العمل المرتبطة بهذه الفعالية الكبيرة بين عامي 2018 و2021، حيث تتوقع بعض الدراسات أن تكون 40٪ من هذه الفرص الجديدة متركزة في قطاع السفر والسياحة

■ إكسبو 2020 يعزز سوق الوظائف في الدولة | البيان

بالنظر إلى أن الإمارة تستعد لاستضافة حوالي 25 مليون زائر خلال فترة المعرض الذي سوف يستمر 6 أشهر. وكذلك يتوقع أن يكون قطاع البناء والتشييد وقطاع التجزئة من القطاعات الرئيسية التي سوف تساعد في خلق فرص عمل جديدة في دبي.

وأوضح أن تأثير فرص العمل التي توفرها استعدادات معرض إكسبو 2020 ستمتد إلى سائر إمارات الدولة، بالإضافة إلى التأثير المباشر الذي سوف يظهر عاجلاً في فرص العمل الجديدة سواء كانت وظائف دائمة أو بدوام جزئي أو مؤقتة، وتوقع أن تحظى مئات الآلاف من الوظائف الإضافية في قطاعات أخرى بدعم غير مباشر من هذا التسارع المرتقب في النشاط الاقتصادي.

■ ماجد سيف الغرير

دور

وحول دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل الجديدة قال الغرير: «بالتأكيد القطاع الخاص جزء أساسي من مجتمع الأعمال في الدولة، وشراكته الناجحة مع القطاع العام بالدولة ساهمت في نمو بيئة الأعمال ووصولها للعالمية في الأداء والتميز والابتكار، ولذلك نحن نتوقع أن تستمر هذه الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص، والتي ستخلق فرصاً إضافية للعمل والتوظيف في القطاع الخاص الذي سيكون عليه جانبٌ كبير من المسؤولية لإكمال مسيرة التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية».

وأشار إلى أن استمرار مشاريع تطوير البنية التحتية سيكون عاملاً مؤثراً في خلق فرص العمل في القطاعين العام والخاص.

المهن التقنية

وتوقع طلباً مستداماً على المهن التقنية كتكنولوجيا المعلومات والخدمات الذكية، في حين سيكون هناك طلب كبير على الخدمات المالية واللوجستية، بالإضافة إلى مختصين في قطاع الطاقة الذكية والمتجددة وخصوصاً مع إطلاق رؤية دبي للطاقة النظيفة، ومختصين في قطاع الرعاية الطبية مع إطلاق استراتيجية دبي وجهة عالمية للسياحة

المعروض من الفرص في قطاع الطيران يفوق حجم الطلب

15ـ25 ٪ نمو سوق التوظيف في قطاع السياحة والسفر سنوياً

■ تنوع مستويات الضيافة يقدم فرصا عديدة | البيان

■ محمد أهلي

■ جمال الحاي

■ راندي تينسيث

■ سعيد العابدي

- طيران الإمارات تتيح 1000 فرصة للمواطنين سنوياً
- مطارات دبي من أكبر المؤسسات قدرة على استيعاب مختلف التخصصات
- مساهمة القطاع ترتفع إلى 342 ألف وظيفة بنهاية العام الجاري
- النمو الكبير في أساطيل الشركات لا يقابله زيادة في أعداد الطيارين

دبي - علي الصمادي ولؤي عبد الله

قدر خبراء في قطاع السياحة والسفر نمو حجم سوق التوظيف في قطاع السياحة والسفر في دبي بنسبة تتراوح بين 15 - 25٪ سنوياً، وذلك لتغطية احتياجات رؤية دبي السياحية التي تستهدف الوصول بعدد الزوار إلى 20 مليون زائر بحلول 2020 بالإضافة إلى مضاعفة عدد الغرف الفندقية. وأكدوا أن القطاع يلعب دوراً رئيسياً في سوق التوظيف في الإمارة، مشيرين إلى أن حجم الطلب على الوظائف في السوق المحلي اقل من المعروض الناتج عن التوسعات التي يشهدها القطاع على الأرض وفي الأجواء.

وأشار الخبراء إلى ان طيران الإمارات توفر وحدها نحو 1000 وظيفة للمواطنين سنويا وتعتبر أكبر قوة توظيف في المنطقة كما تعتبر مطارات دبي من اكبر المؤسسات قدرة على استيعاب الوظائف في مختلف التخصصات.

وقالوا إن صناعة الطيران تتحمل جانبا مهماً وحيوياً من استمرارية نمو الاقتصاد الوطني ما بعد النفط مشيرين إلى ان الخطوات التي يسير عليها القطاع حتى الآن من توسعات في السفر وفي التصنيع وفي الغرف الفندقية تؤهل القطاع لحمل الاقتصاد الوطني بعد النفط.

توقعات

وتوقع مجلس السفر والسياحة العالمي أن ترتفع مساهمة قطاع السياحة والسفر في سوق التوظيف في الإمارات من 330 ألف وظيفة مباشرة في 2015 إلى 342 ألف وظيفة مباشرة مع نهاية العام الجاري أي أن القطاع سيضيف 12 ألف وظيفة جديدة في 2016 في حين سيضيف 15 ألف وظيفة في 2017.

وقال محمد أهلي مدير عام هيئة دبي للطيران المدني ان قطاع الطيران من القطاعات المهمة التي تسهم في طفرة اقتصاد دبي وهو من أكثر القطاعات قدرة على استقطاب الوظائف في مختلف التخصصات. وأوضح أهلي ان الهيئة تعمل وفق استراتيجية لتشجيع وتحفيز سياسات التوطين في القطاع مشيرا إلى ان الهيئة تبحث دائما عن الأيدي العاملة التي من الممكن ان تساهم في هذا المجال ونسعى لتطويرهم وإعطائهم الفرص لإثبات قدراتهم المهنية. واكد اهلي ان نمو قطاع الطيران في دولة الإمارات بشكل عام وفي دبي بشكل خاص يؤهل القطاع لقيادة الاقتصاد الوطني بعد النفط الأمر الذي يتطلب المزيد من الكوادر الوطنية المدربة لقيادة المرحلة القادمة.

تحديات

وقال جمال الحاي النائب الأول التنفيذي للرئيس للشؤون الدولية والاتصال في مطارات دبي إن شح الموارد البشرية المتخصصة في الطيران المدني تعتبر من اهم التحديات التي تواجه معدلات النمو الكبيرة للنقل الجوي مشيرا إلى ان مخرجات التعليم والتدريب على الرغم من تطورها في السنوات الأخيرة الا انها غير قادرة على مواكبة النمو الكبير في القطاع. واكد الحاي ضرورة رفد السوق بالخبراء والأكاديميين في مجال الطيران والذين يمتلكون القدرة البحثية والعلمية على بلورة الرؤية المستقبلية لقطاع الطيران مشيرا إلى ان قطاع الطيران تحديدا يمتاز بأنه بيئة جاذبة للعمل الأمر الذي يجعله أكبر قدرة على جذب الكفاءات. وقدر الحاي نمو سوق التوظيف في قطاع الطيران بنسبة تتراوح بين 15 - 25٪ سنويا مشيرا إلى ان قطاع الطيران يحتاج إلى تضاعف هذه النسبة لسد حاجة القطاع الذي يشهد قفزات غير مسبوقة في النمو على الأرض وفي الأجواء وفي كافة التخصصات.وقال الحاي إن إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات دبي الدولي وأبوظبي الدولي والشارقة الدولي ارتفع خلال العام الماضي بنسبة 11,3٪، بعد أن تعاملت مع 111,35 مليون مسافر مقابل 99,97 مليون مسافر في عام 2014 الأمر الذي يشير إلى مدى نمو قطاع السياحة والسفر والطاقة الوظيفية التي يحتاجها.

حيوية

ومن جهته قال سعيد العابدي رئيس العابدي القابضة ان قطاع السياحة والسفر يعتبر من أكثر القطاعات حيوية في دولة الإمارات من حيث النشاط الاقتصادي لذلك فهو من أكثر القطاعات خلقا للوظائف سواء المباشرة او غير المباشرة مشيرا إلى ان النمو في اعداد السياح دفع المستثمرين إلى ضخ المزيد من رؤوس الأموال في القطاع وهو ما ساهم في خلق المزيد من الوظائف.وأشار العابدي إلى ان توسع الناقلات الوطنية من حيث الوجهات واعداد الطائرات يعني خلق مزيد من الوظائف مشيرا إلى ان دولة الإمارات تحتضن اربع شركات طيران تعتبر ضمن الأحدث على مستوى العالم بالإضافة إلى انها تمتلك بنية تحتية من المطارات التي باتت تتصدر المؤشرات العالمية سواء من حيث القدرة الاستيعابية او مستوى الجودة في الخدمات الأمر الذي يحتاج إلى اسطول من الموارد البشرية. وأوضح العابدي انه في ظل رؤية دبي السياحية لاستقطاب 20 مليون زائر بحلول عام 2020 ومضاعفة عدد الغرف الفندقية فإننا نتوقع مضاعفة حاجة القطاع للأيدي العاملة خلال الفترة القادمة.

استثمارات

وأضاف إن حجم الاستثمارات بقطاع الطيران المدني الذي يشمل المطارات وشركات الطيران قدر بنحو 500 مليار درهم ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي عدد الركاب المستخدمين لمطارات الدولة مع نهاية العام الجاري إلى 123 مليون راكب بنمو بحدود 12٪ مقارنة بعدد الركاب المتوقع تسجيله في عام 2015 مشيرا إلى انه من الصعوبة بمكان على قطاع التوظيف في الإمارات أن يغطي حاجة القطاع من الوظائف.

احتياجات

تشير الدراسات إلى أن منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى نحو 40 ألف طيار خلال العقد المقبل فيما تحتاج إفريقيا إلى 14300 طيار. أما الطيران الخاص في المنطقة فيحتاج إلى 1330 طياراً حتى عام 2019 مقارنة مع 453 طياراً حالياً مع نمو الحركة الجوية للطيران الخاص من 110 آلاف حركة حالياً إلى 160 ألفاً في العام 2018. وتشير دراسة اخرى إلى ان شركات الطيران الخاص في الشرق الأوسط تحتاج إلى 1330 طياراً حتى عام 2019 مقارنة مع 453 طياراً حالياً مع نمو الحركة الجوية للطيران الخاص من 110 آلاف حركة حالياً إلى 160 ألفاً في العام 2018. وذلك حسب دراسة صدرت حديثاً.

مراكز

وتمثل دولة الإمارات اكبر مركز طيران في المنطقة وتعد ناقلاتها المحلية مراكز توظيف كبرى بفضل توسع اساطيلها من الطائرات الحديثة حيث تحتاج كل طائرة إلى 4 طيارين ومثلهم من الفنيين، الأمر الذي يعكس الحاجة الكبيرة إلى وجود كوادر مؤهلة في صناعة الطيران في الدولة خلال السنوات المقبلة.

وتقول الدراسة الصادرة عن شركة بوينغ إن نقص الطيارين في القطاع ليس التحدي الوحيد ذلك أنه ومنذ العام 2000 شهد القطاع تراجعاً بنسبة 40 ٪ في أعداد الطيارين المؤهلين حول العالم مع تقاعد أعداد كبيرة منهم بسبب السن وعدم وجود طيارين شباب لاستبدال المتقاعدين. ويقول راندي تينسيث نائب الرئيس لشؤون التسويق في شركة بوينغ للطائرات التجارية: إن النمو الكبير في أساطيل شركات الطيران لا يقابله ذلك النمو في أعداد الطيارين خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث نصف السكان أقل من 25 عاماً، أي أن المنطقة ما زالت تحتاج إلى المزيد من الكوادر البشرية المؤهلة في هذا القطاع.

تخريج

يمكن لبرامج تدريب الطيارين على مستوى العالم تخريج نحو 15 ألف طيار سنوياً، الأمر الذي يعني فجوة تصل إلى 3 آلاف طيار كل عام.

السياحة والسفر بيئة جاذبة لوظائف المستقبل

يعتبر قطاع السياحة والسفر في دولة الإمارات من أكثر القطاعات قدرة على استقطاب الوظائف، في ظل القفزات النوعية التي يحققها والتوسعات التي يشهدها سواء على الأرض أو في الأجواء.

اعداد: لؤي عبدالله - غرافيك: حسام الحوراني البيان

خيارات متعددة في الإمارات والمنطقة

البناء والقطاعات الرديفة الخيار الأول للاستشاريين

فرص في الصيرفة والتمويل والضيافة والتجزئة

دبي - البيان

ذكرت دراسة مسحية لآفاق التوظيف في الشرق الاوسط أنه من المنتظر ان يحصل الباحثون عن عمل في الإمارات والمنطقة على خيارات متعددة في الشهور القادمة، حيث يتوقع غالبية اصحاب الأعمال وظائف جديدة في الشهور الستة القادمة.

ووفقاً لآخر دراسة اجراها موقع «نوكريجلف» في سبتمبر توقع 58٪ من المشاركين خلق وظائف جديدة في الشهور القادمة، مما منح المزيد من الآمال للمرشحين او الذين يكافحون للحصول على عمل الآن. وتوقع 35٪ من استشاريي التوظيف أن يكون قطاع البناء هو الأكثر خلقا للوظائف الجديدة.

وكان قطاع البناء والقطاعات الرديفة هي الخيار الأول للاستشاريين عندما يتعلق الأمر بخلق الوظائف. كما كانت الصيرفة والتمويل والضيافة والتجزئة خيارات قوية لخلق الوظائف في الشهور الستة القادمة.

وأجريت الدراسة على 140 شركة توظيف الشرق الأوسط حيث شكل استشاريو التوظيف 79٪ وارباب العمل 21٪ من المستجيبين. وأعربت الأغلبية عن تفاؤلها بوظائف جديدة ستضاف إلى السوق، وان هناك قطاعاً معيناً اكثر وعدا من غيره عندما يتعلق الأمر بالفرص.

توقعات

ويتوقع ان يكون إيجاد الوظائف الجديدة للمهنيين في الأدوار الإدارية الوسطى. وتوقع 44٪ من اصحاب العمل خلق وظائف جديدة في الإدارة المتوسطة بخبرة 3-8 سنوات، بينما توقع 25٪ خلق وظائف جديدة في الإدارة العليا والمستوى التنفيذي.

وقال تارون اجروال من موقع التوظيف «نوكريجلف»: فيما يخص خلق الوظائف وسيناريو الاستخدام، فإن عام 2015 كان افضل من 2014. مضيفا انه في ضوء انخفاض اسعار النفط والغاز والقطاعات المرتبطة بهما فإننا سنشهد تراجعا في خلق الوظائف الجديدة. غير ان البناء والقطاعات المرتبطة به ستواصل النمو، في ضوء الاستعدادات لمعرض اكسبو 2020، وكأس العالم 2022 في قطر، وزيادة التركيز على تطوير البنية التحتية، وعلى وجه العموم فإن النظرة المستقبلية الاقتصادية تبقى ايجابية.

استنزاف

وقالت نسبة 84٪ من ارباب العمل انهم يعانون من معدلات استنزاف اقل من 25٪ في شركاتهم، مما يضفي استقراراً على السوق.

وتوقع 76٪ من اصحاب الأعمال ان يبقى الاستنزاف على معدله مستقراً، أو ينخفض خلال الشهور الستة القادمة، مقارنة بـ68 ٪ شاركوا هذا الرأي في مارس 2015.

وكانت نسبة 52٪ من اصحاب العمل واثقة من عدم مواجهة اي نقص في الكفاءات في الشهور الستة القادمة، مقارنة بـ 39٪ في مارس 2015. كما أشارت الدراسة المسحية إلى ان الحد الأقصى من تناقص الكفاءات يتجلى في أدوار القيادة المتوسطة وبين المواطنين من أصول آسيوية.

العمل الحر يستقطب أعداداً متنامية من المهنيين

دبي. سوشيتا كابور

ازداد عدد العاملين غير المتفرغين خلال السنوات الثماني الماضية، عندما أصبح العمل الحر حلاً للمساعدة في سداد احتياجات الشركات التي ألغت بعض فرص العمل بدوام كامل. ومنذ ذلك الحين، اكتسب العمل الحر شعبية في الإمارات، نظراً لكونه قانونياً تماماً بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية. ويتجلى تزايد الإقبال على العمل الحر من خلال العدد المتزايد من الأشخاص الذين يطلقون على أنفسهم حالياً عاملين غير متفرغين، كما يرصد موقع نابش الخاص بالعاملين غير المتفرغين في الدولة، والذي ضم قرابة 30 ألف عضو في 2013، وارتفع الى 73693 هذا العام، مسجلاً نمواً قوياً في الأشخاص الذين يبحثون عن هذه الخيارات من العمل.

ووفقاً لهازل جاكسون الرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات التجارية «بز جروب»، فإن هناك زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يتصلون بهم للعمل بصورة مستقلة أو من دون تفرغ.

وهناك قطعاً زيادة في عدد الباحثين المستقلين أو غير المتفرغين الذين يتصلون بالموقفين حقول مثل التدريب، والاستشارات، والدعم الرقمي والعمل الإعلامي. والواقع أن العمل الحر هو الاتجاه الأول في مجال المصادر البشرية الذي يتوقع أن يحدد معالم السوق. وكما تبين من نتائج «بز جروب»، فإن القوة العاملة المطلوبة في ازدياد نظراً لبيئة العمل غير المستقرة. ويمكن أن يوفر نموذج القوة العاملة المطلوبة للشركات غير المرونة، القدرة على استشراف وتحديد إمكانات المبتكرين والخبراء الفنيين والمهنيين. ويقول جاكسون أن الأمر يتعلق بتخطيط الطلب وحجمه، أكثر من توفير المال في وظيفة معينة.

وكثير من الأعمال التجارية في الإمارات موسمية، حيث يكون الوقت أهدأ بصفتها شركة تدريب خلال فترة الصيف، لكنها تزداد نشاطاً بين أكتوبر ومايو. لذلك فإن استخدام العاملين المستقلين أو غير المتفرغين عندما تكون الشركة في زحمة العمل تمكنها من امتلاك المصادر عند الحاجة إليها، دون تحمل أعباء رواتب عالية خلال فترة الصيف. وثانياً، ربما تكون هناك حاجة لمهارات معينة لمشروع ما، تنتفي الحاجة إليه بعد انتهاء المشروع.

غير أن هناك معوقات تحد من القوة الحقيقية لهذه الفئة من القوة العاملة في الدولة، وكما هو الحال في مرشحي الدوام الكامل أو التفرغ، فإن العاملين المستقلين ليسوا محددين عند البحث عن عمل. ويقول جاكسون إن كثيراً من العاملين المستقلين الذين يراسلونه لا يولون أهمية كبيرة للجدية التي يتطلبها البحث عن عمل.

ويعتقد أن العاملين المستقلين في الدولة مطلوبون على المدى البعيد، غير أن ثمة مشكلة لا بد من معالجتها من قبل الشركات وأصحاب العمل الذين يعتمدون عليهم للعمل.

وتعمل مجموعات الدعم والشبكيات في المنطقة الحرة على جعل العمل بصورة غير متفرغة اكثر جدوى. ورغم ذلك فإن شركات في الإمارات غالباً ما تنظر إليها باعتبارها مصادر رخيصة، بيد أنها لا تغير سياساتها في الدفع أو الوقت لإبرام العقود، ولذلك فإن كثيراً منها يفشل بسبب نقص التدفق المالي. وتزامناً مع ذلك فإن كثيراً من العاملين غير المتفرغين لا يتمتعون بالجرأة الكافية بخصوص خطط مبيعاتهم أو لا يملكون 6-8 أشهر من السيولة التشغيلية المطلوبة لتأسيس أنفسهم. وكل واحد يبدأ بنية العمل لفترة طويلة، غير أن القليل ينجحون بسبب تلك الأسباب، كما بين خبراء «بز جروب»، عند توضيحهم للمشكلات للأطراف المعنية.

رأي

مرونة تتخطى الأزمات

تقاس مرونة ومتانة الاقتصاد بقدرته على خلق الوظائف، خصوصاً في أوقات الأزمات.

ويوصف الاقتصاد بأنه يتباطأ عندما تتراجع قدرته على توليد فرص عمل جديدة، وبأنه ينكمش عندما تتوقف الشركات والمؤسسات عن التوظيف، وتبدأ بالاستغناء عن العمالة على نطاق واسع، وهنا تبدأ كرة الثلج بالتدحرج، إذ يؤدي توقف التوظيف إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي توقف المزيد من الشركات والمصانع، والاستغناء عن المزيد من العمال وهكذا. وتظهر قدرة الدول والحكومات على إدارة اقتصادها بالطريقة الأفضل بكيفية تعاملها مع الاضطرابات سواء الداخلية أو القادمة من الخارج.

وفي الفترة الأخيرة، كثر الحديث عن مدى تأثر الاقتصاد الإماراتي بتراجع أسعار النفط باعتباره رافداً أساسياً للدخل، ولكن الحقائق على أرض الواقع تؤكد أن هناك رؤية واضحة لدى القائمين على إدارة الاقتصاد الوطني في ما يخص خفض مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي، لصالح قطاعات أخرى أكثر استدامة، وصولاً إلى الاحتفال بتصدير آخر برميل نفط في المستقبل.

وبالطبع لن ينضب النفط غداً، ولا حتى بعد 20 عاماً، ربما يكون ذلك بعد 50 عاماً، حسب أكثر التوقعات تشاؤماً.

ولكن أهل الحُكم والحكمة في الإمارات لا يتركون أمراً للمصادفة، ويخططون، لا للجيل المقبل فقط، ولكن لقادم الأجيال، لذا تنادوا في يناير الماضي إلى باب الشمس في خلوة استمرت يومين للتداول في أوضاع البلاد ما بعد النفط، وانتهوا إلى استراتيجية بعيد المدى قائمة على الاستثمار في البشر باعتبارهم المعين الذي لا ينضب لأي اقتصاد راغب في استدامة النمو.

والمعروف أن نماذج التنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما تشهد خللاً بين النمو الاقتصادي الذي يستهدف زيادة الناتج الإجمالي من السلع والخدمات وغيرها من جهة، وبين نموذج التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع الذي يشمل إضافة إلى الاهتمام بمعدل النمو الاقتصادي الرقمي والكمي أبعاداً أخرى إنسانية واجتماعية وثقافية، أي يهتم بالاستثمار في البشر توازياً مع اهتمامه بتنمية الموارد وحسن إدارتها واستثمار عوائدها بالشكل الأمثل.

لذا لم تركز الخلوة فقط على الاقتصاد، ولكن محاورها امتدت إلى العقول البشرية، المجتمع، والسياسات الحكومية المستقبلية، إيماناً من المخططين بأن تطوير العقول البشرية هو العملة العالمية الرائجة لاقتصادات المستقبل.

البيان الاقتصادي

«إنترنت الأشياء» تفرض نفسها على سوق العمل

تكامل الأنظمة يعاني ندرة المهندسين

■ التطورات التقنية تصنع وظائف جديدة وتعيد ترتيب الأولويات التنموية | البيان

دبي - وائل يوسف

مع ازدياد عدد المدن التي تعتمد منهج المدن الذكيّة، يرتفع الطلب على الوظائف الخاصة بهذا القطاع، فتصميم المدن الذكيّة وتوفير حلول انترنت الأشياء يعتمد بشكل أساسيّ على موفّري الحلول ومختصّي تكامل الأنظمة واللذين يوفّران الحلول التقنيّة ويصمّمانها وفق احتياجات الشركات الصناعيّة بشكل خاص. وهو ما يعني أن تحديات «انترنت الأشياء» باتت تفرض نفسها على سوق العمل، بينما تعاني شركات تكامل الأنظمة من ندرة المهندسين.

ويرى علاء الدلغان المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لشركة «بي آند بي سمارتوركس» أن من أهم التحديات التي تواجه شركات تكامل الأنظمة في الوقت الحالي هي وجود مهندسين، إمّا أن يكونوا مختصين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط وإمّا تكنولوجيا المراقبة والتحّكم، ولكنهم غير مختصين بالاثنين معاً، فتركيب حلول انترنت الأشياء والأجهزة والبرامج الخاصة بها يتطلّب مهندسين من ذوي الاختصاص في هذين الحقلين، وذلك لتنظيم الاتصال بين المعدات والأجهزة من جهة وبين عالم الانترنت من الجهة الأخرى.

فرص

وقال علاء الدلغان: لا يمكننا إغفال الأثر الاقتصادي الكبير لـ«إنترنت الأشياء» على النمو الاقتصادي، حيث تستفيد المدن والبلديات والشركات في مختلف القطاعات من زيادة كفاءة الإنتاج، وزيادة الفعاليّة وتخفيف الهدر وتوفير الوقت، فضلاً عن الحصول على مصادر جديدة للعائدات؛ من القدرات الإنتاجية المتنامية ومن نماذج الأعمال المبتكرة المرتكزة على الخدمات التي ستؤدّي إلى ثورة نوعيّة إيجابيّة لتحقّق قيمة لا مثيل لها. إن هذا الأمر سوف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المزيد من فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

قطاعات

وتشير التوقعات إلى أن الوظائف في المجالات كافة سوف تشهد الانزياح إلى الاعتماد على «إنترنت الأشياء»؛ بدءاً من قطاعات البنى التحتية والطاقة والمرافق، إلى النقل والتصنيع، فضلاً عن النفط والغاز والطاقة النظيفة، وقطاعات البناء والزراعة. ولم تستثنِ ثورة إنترنت الأشياء الآلات الثقيلة؛ حيث تعتبر قطاعات التصنيع والبناء، والنفط والغاز، من أكبر المستفيدين من هذا التوجه الذي يتيح التحكم بشكل دقيق بالآلات الثقيلة، وإرسال تقارير البيانات المهمة إلى برنامج التحليل الذي يقوم وفقاً لذلك بإصدار التحذيرات، أو تقارير بوجود أخطاء. وهذا ما يتيح تطبيق التحليل التنبئي والصيانة الوقائية، والحد من النفقات بنسبة 30٪ مقارنة مع إجراءات الصيانة المجدولة التقليدية، وتخفيض الوقت المستهلك في عمليات الصيانة بنسبة 70٪.

■ علاء الدلغان

صياغة

اعتبر المدير الإقليمي لشركة «بي آند بي» أن إنترنت الأشياء تعد حالياً أكبر التوجهات السائدة في عالم التقنيات؛ حيث تعمل على إعادة صياغة كافة القطاعات الصناعية من حولنا، كما تقدم مفاهيم جديدة لنماذج الأعمال، وتدعم نمو المدن الذكية.

الإمارات مركز الوظائف في المنطقة

دبي - بشار باغ

أكد سهيل المصري، نائب الرئيس لحلول التوظيف في «بيت. كوم» أن سوق العمل في الإمارات مزدهر للغاية، ويتمتع بأكبر عدد من الوظائف الشاغرة في المنطقة. بما يجعل من الإمارات مركزا للوظائف في المنطقة. وأشار في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» إلى أن معرض إكسبو 2020 سيحدث تطورات كبيرة وواسعة على مستوى الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل في عدة قطاعات ومن ضمنها القطاع السياحي، لافتاً إلى أن ذلك سيؤثر بلا شك على سائر القطاعات الأخرى.

جاذبية

ولفت المصري إلى أن مؤشر فرص عمل الشرق الأوسط من بيت.كوم الصادر في شهر فبراير الماضي قد أظهر أن القطاعات الأكثر جاذبية للكفاءات تتمثل في قطاع الإنشاءات بنسبة 40 ٪، وقطاع البنوك والتمويل بنسبة 34 ٪، وقطاع السياحة بنسبة 30٪، كما أشار الاستبيان عينه إلى

سهيل المصري

أن القطاع الخاص وخاصة الشركات متعددة الجنسيات ستقوم بتعيين أكبر عدد من الموظفين خلال العام المقبل بنسبة 74٪.

مهارات

وأشار استبيان قام به بيت.كوم أخيراً حول «فجوة المهارات في الشرق الأوسط» إلى أن الشركات في الإمارات تواجه تحديات كبيرة في إيجاد المرشحين الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة، ويبرز هذا الأمر بشكل أكبر عندما يرتبط الأمر بتوظيف المناصب العليا، مع إشارة 57 ٪ من الشركات إلى أن إيجاد مرشحين يتمتعون بالمهارات المطلوبة للمناصب العليا أمراً صعباً. ومن المثير للاهتمام أن «المهارات التقنية» تعتبر التحدي الأقل، حيث اتفق المجيبون على أن «المهارات الأساسية» مفقودة بشكل أكبر. وبالفعل، فقد كشف الاستبيان أن أبرز المهارات التي يفتقدها المرشحون للمناصب العليا هي التفكير الناقد وحل المشاكل 62 ٪، والقدرة على التأقلم/ إدارة الأولويات المتعددة 60 ٪، والتفكير الإبداعي 59 ٪.

فرص 2016

وتوقعت دراسة صادرة أخيراً عن دائرة التنمية الاقتصادية بدبي أن تصل فرص العمل المتوافرة في الإمارة خلال 2016 إلى 89906 وظائف. وشهدت دبي خلال العام الماضي 115834 فرصة عمل.

وذكر الدكتور رائد صفدي، كبير المستشارين الاقتصاديين في دائرة التنمية الاقتصادية بدبي في تصريحات سابقة لـ«البيان الاقتصادي»، أن عدد فرص العمل التي سيتم توفيرها في الإمارة خلال 7 سنوات بين 2015-2021 تقدر بـ 890344 وظيفة في مختلف القطاعات.

فجوة سوق العمل المحلي

يعاني سوق العمل المحلي من وجود فجوة بين مهارات الداخلين إليه واحتياجات السوق، بحسب دراسة متعلقة بالتوظيف من «بلووفو»، وهو ما يترجم إلى ارتفاع بمعدلات البطالة، ما ينعكس على مستويات عدم الرضا بين القوى العاملة وتأثيرات على مستوى الاقتصاد الكلي وتكاليف مرتفعة على الشركات لاكتشاف المواهب.

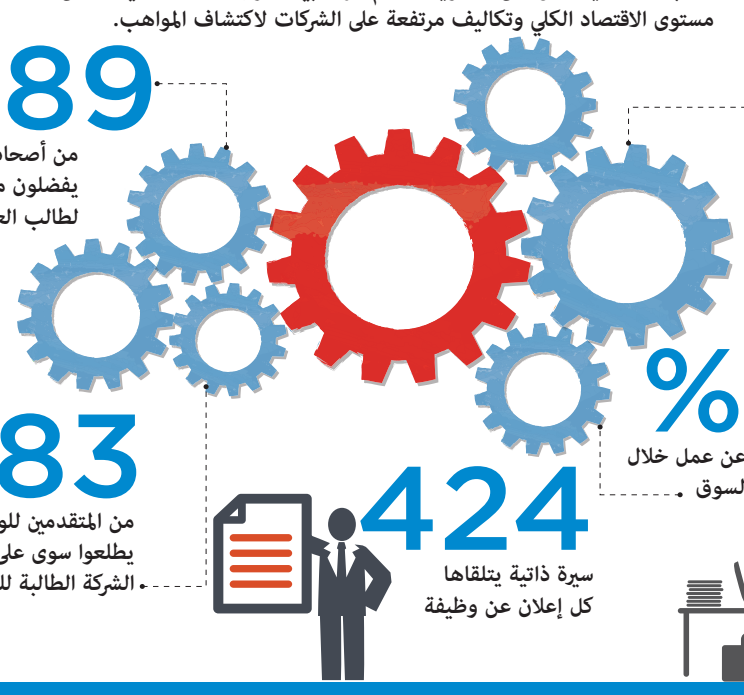

إعداد: وائل يوسف - غرافيك: حسام الحوراني

المصدر: «بلووفو» البيان

فرص العمل في القطاع مرتبطة بمعدلات النمو المصرفي

خبراء: دعم البنوك للشركات يولّد وظائف جديدة

دبي - وائل اللبابيدي

أكّد خبراء ومصرفيون أن البنوك تلعب الدور الأكبر والأهم في خلق الفرص الوظيفية بشكل غير مباشر من خلال دعم الشركات وتمويل أعمالها وتوسعاتها لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وأن إيجاد فرص العمل الجديدة في المصارف سيكون موازيًا لنسب نمو القطاع المصرفي ذاته.

وأشاروا إلى أن فهم البنوك بشكل أعمق لطبيعة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التواصل بين البنوك وتلك الشركات من شأنه أن يساعد البنوك في تحديد الشركات القادرة فعلاً على النمو، وعدم تضييع فرص تمويلها، خصوصاً في ظل الدور الكبير الذي تلعبه تلك الشركات في الاقتصاد الوطني.

وتشير بيانات مصرف الإمارات المركزي إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي وصل نهاية فبراير الماضي إلى 40160 بنمو 2,4٪ عن عدد إجمالي العاملين في القطاع المسجل نهاية الربع الأول من العام الماضي والبالغ 39190.

استدامة

وقال هشام القاسم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، إن القطاع المصرفي في الإمارات يعتبر رافدًا رئيسيًا للاقتصاد الوطني، ويسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك خلق فرص العمل. وأثبت هذا القطاع على مدى العقود الماضية قدرته على مواكبة معدلات النمو السنوية، وكان انعكاس ذلك جليًا من خلال اتساع رقعة الأنشطة وزيادة الخدمات والارتقاء بالجودة بما يواكب أعلى المعايير العالمية. ومن المؤكد أن خلق فرص العمل الجديدة سيكون موازيًا لنسب نمو القطاع ذاته.

وأضاف القاسم: «أعتقد جازمًا أن القطاع المصرفي المحلي يقوم على أسس صلبة مدعومة بالسياسات والتشريعات العليا التي وضعها مصرف الإمارات المركزي لضبط إيقاع القطاع، بعد استفادته من تجارب الآخرين والبناء على تجاربه العملية التي تطورت على مدى عقود. وبذلك يمكنه القيام بالدور المنشود في التنمية المستدامة، وإقامة علاقات الشراكة بما يحقق المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف. وأثبتت التجارب الواقعية أن قطاعنا المصرفي المحلي يمكنه تجاوز أي عقبات قد تنجم عن ظروف خارجية وقد تصل اهتزازاتها إلينا».

ونوّه القاسم إلى أن القطاع المصرفي المحلي يتواءم مع القطاعات المصرفية في الدول المتقدمة من حيث الوظائف والأدوار والأهداف، ويلعب دورًا مهمًا لدعم القطاعات الأخرى من خلال توفير خدمات الدعم والتسهيلات لمساعدتها في العودة إلى المسارات الصحيحة في الإطار الأشمل لعملية التنمية. ويمكن وصف هذه الحالة بالعلاقة التكاملية التي تقود إلى تحقيق الأهداف الوطنية العليا.

دور القطاع

من جانبه أكّد هاني الهاملي الأمين العام لمجلس دبي الاقتصادي أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في الدول المتقدمة في حالات التباطؤ أو الانكماش الاقتصادي لدعم الاقتصاد بشكل عام، وأشار الهاملي إلى أن الدولة هي التي تلعب عادة دور «الدينمو» للنشاط الاقتصادي العام في ظل حالات التباطؤ والسبب الرئيسي هو أن القطاع الخاص عادة ما يكون محجماً ومنكفئاً وغير مبادر في تحريك «المياه الراكدة» في الاقتصاد لأسباب عدة، بعضها مالية صرفة وخاصة أثناء الأزمات المصرفية والاقتصادية الكبيرة وكما حصل ابان الأزمة المالية العالمية 2008 أو لاعتبارات «عدم الثقة» في السوق أو «عدم اليقين» من عوائد الاستثمار.

وتابع: عادة ما يتمثل دور الدولة في هذه الأوضاع بالتدخل المباشر باستخدام أدوات السياستين النقدية والمالية. فبالنسبة للسياسة النقدية يتم عادة تخفيض أسعار الفائدة بهدف زيادة الطلب على الائتمان ما يزيد من حركة السيولة المحلية وبالتالي مستوى الطلب الفعّال مما ينعكس ذلك بالتبعية إيجاباً على الإنتاج وعلى معدلات التوظيف، أما بالنسبة للسياسة المالية فتتم عادة عن طريق زيادة الإنفاق العام سواء الجاري أو الاستثماري، والذي يقود أيضاً الى زيادة الطلب.

وخلص الهاملي إلى ضرورة تفعيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

■ مصارف الدولة تدعم التنمية بما ينعكس على التوظيف | البيان

■ هشام القاسم

■ هاني الهاملي

■ وسام خوري

■ عباس بصرائي

في مجال التوظيف لاسيما في القطاع المصرفي، مشيداً بالمبادرات التي تقوم بها بعض الجامعات في تجسير الهوة بين الطلبة الخريجين وقطاع الأعمال لاسيما من خلال سعيها لتكوين منصة لجمع رجال الأعمال وربطهم بمخرجات التعليم.

تنمية

وذكر أن حكومة الإمارات أدركت - منذ نشأة الدولة - أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في خلق فرص التوظيف في المرحلة المقبلة، واضطلعت بدور فاعل في تعزيز دور القطاع الخاص في برامج التنمية بعامة وفي زيادة فرص العمل بخاصة. وأضاف: «ثمة تحسن حصل في هذا المجال ولكن لايزال متواضعاً. كما عزّزت رؤية الإمارات 2021 وخطة دبي 2021 إلى جانب فيض المشاريع التي أعلنت عنها الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية، الكثير من المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها الحكومة وبتوجيهات من سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والتي من شأنها أن تحدث قفزة نوعية في عملية التوطين في القطاع الخاص. وأضاف: من أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة في مجال توطين القطاع الخاص هي مبادرة «أبشر».

دعم

وقال عباس بصرائي، مدير الاستشارات البنكية في شركة «كي بي إم جي» للبحوث والخدمات المهنية، إن فهم البنوك لطبيعة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة أمر ضروري للطرفين، وذلك استعداداً لمرحلة النمو القادمة في الدورة الاقتصادية الحالية، مشيراً إلى أن دعم البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة هو العامل الأهم في خلق الوظائف في أي اقتصاد لأنها مسؤولة عن الحصة الأكبر من توظيف العمالة.

وألمح إلى أن الضغوط المفروضة على البنوك اليوم من حيث ضرورة الامتثال إلى الضوابط المالية العالمية، وبيئة انخفاض أسعار النفط تضع ضغوطاً على قدرة البنوك على التمويل، ولكن فهم طبيعة عمل تلك الشركات يساعد البنوك في تحديد الشركات القادرة فعلاً على النمو، وعدم تضييع فرص تمويلها.

عامل التقنية

ولفت بصرائي إلى أن الاستثمار في التقنية يفسح المجال أمام مديري العلاقات في البنوك للتركيز بشكل أكبر على احتياجات عملائهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف:«التحقق من مرجعية الضوابط والتعليمات والتوثيق المتعلق بمخاطر الإقراض يستهلك 70٪ من وقت مديري العلاقات اليوم، في حين أن التقنية تساعد في تسريع تلك العملية».

ضرورة الموازنة

وأضاف بصرائي:«فرض تراجع السيولة على البنوك ضرورة الموازنة بين إدارة مخاطر إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر تحفظاً من جهة ورغبة البنوك في توفير التمويل لتلك الشركات من جهة أخرى، حيث لا يمكن قطع التمويل بشكل كامل عن الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب وجود ضغوط على السيولة. وأعتقد أن مبادرة اتحاد مصارف الإمارات الأخيرة «اتحاد مصارف الإمارات» التي توقف أي إجراءات قانونية استباقية ضد الشركات المتعثرة المؤهلة لمدة 90 يوماً، تساهم في تدعيم نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفر منصة ملائمة لنمو القطاع خلال الأعوام المقبلة، وتعيد التوازن إلى القطاع».

التقنيات المالية

وقال وسام خوري، المدير العام لشركة «اف اي اس» FIS في الشرق الأوسط وأفريقيا أن حلول التقنيات المالية، مثل التمويل الجماعي على سبيل المثال، تعتبر من أكبر الداعمين لأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قدرتها على توفير نسبة كبيرة من التمويل الذي تحتاجه تلك الشركات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

وأضاف:«لم يعد من السهل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل من البنوك، حيث إن نسبة الفوائد على قروضها مرتفعة جداً وتصل إلى 15٪ أو أكثر، لذلك فإن التقنيات المالية قادرة على توفير قنوات تمويلية بديلة لتك الشركات، كما أن تلك الشركات لا تدعم تلك الشركات فحسب، بل تساعد في إيجاد المزيد من الوظائف والاحتفاظ بها في الوقت نفسه، خصوصاً وأن نسبة كبيرة من الشباب يتمتعون بالمهارة في استخدام التقنيات الحديثة».

أولوية

أكد هاني الهاملي أن خلق الوظائف يأتي في قمة أولويات قيادة دولة الإمارات لأن خلق الوظائف يعني خلق الدخول وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة ما ينعكس بالتبعية على معدلات الرفاه وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين. كذلك فإن من شأن التوظيف في القطاع الخاص أن يسرع من عملية التنويع الاقتصادي.

الشركات الصغيرة الأكثر توظيفاً في «الخاص»

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر توظيفاً في القطاع الخاص حيث تستحوذ على نحو 90 % من سوق الوظائف في الدولة.

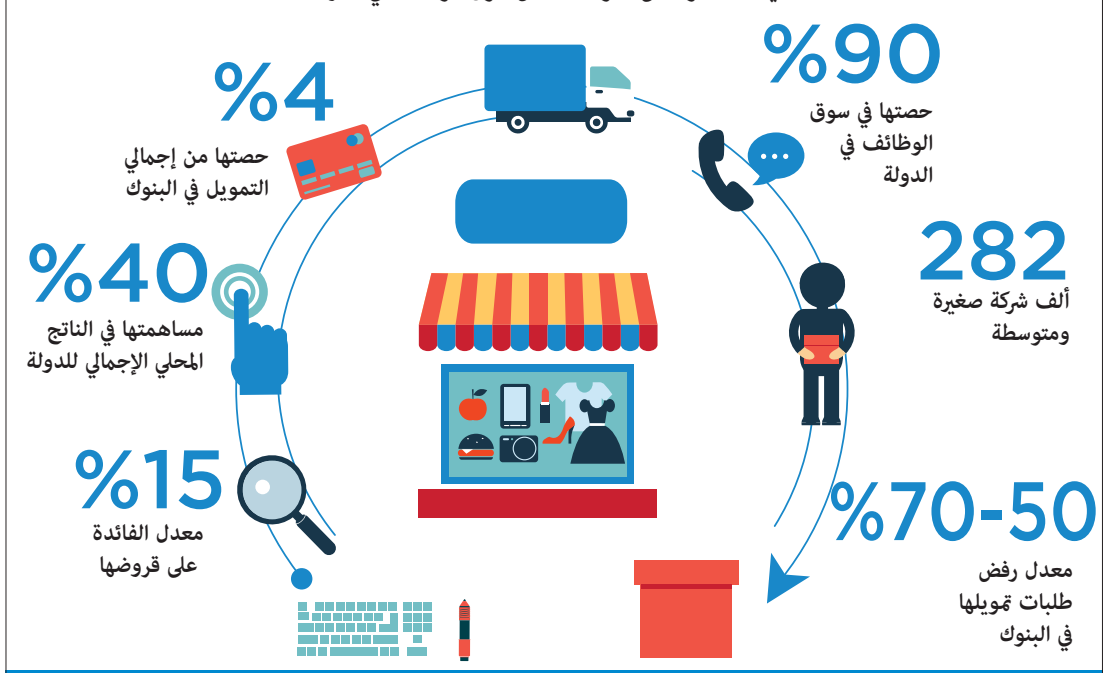

العوامل الحالية المؤثرة على تمويل الشركات (حسب الأهمية)

1. عمر الشركة
2. وجود استراتيجية خروج قابلة للتطبيق
3. وجود بيانات مالية وافية
4. إيرادات الشركة
5. وجود ضمانات
6. الحوكمة
7. نسبة احتمال التعثر

المصدر: البيان «كي بي إم جي» إعداد: وائل اللبابيدي - غرافيك: حسام الحوراني البيان